معايير الملاءة المالية وفقاً لبازل 3 ومعايير الملاءة المالية المطبقة حالياً في شركات التمويل غير المصرفي

أكتوبر 2024

المحتويات

	الصفحة
أولاً: مقارنة المعايير المطبقة حالاً على مؤسسات التمويل غير المصرفي بالمعايير المقترحة	
1. مقارنة معايير الملاءة المالية المطبقة حالاً على مؤسسات التمويل غير المصرفي بالمعايير المقترحة وفقاً للجنة بازل 3	3
2. مقارنة مخصصات أرصدة التمويل المشكوك في تحصيلها المطبقة حالاً على مؤسسات التمويل غير المصرفي بالمخصصات المقترح تطبيقها	7
3. مقارنة مخاطر التركز الفردي والتركز القطاعي المطبقة حالاً على مؤسسات التمويل غير المصرفي بمخاطر التركز المقترح تطبيقها	13
ثانياً :معايير الملاءة المقترحة لمؤسسات التمويل غير المصرفي وفقًا لمعايير بازل3	17
1. معيار كفاية رأس المال	17
1.1 القاعدة الرأسمالية	17
1.2 الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لمقابلة مخاطر الائتمان	24
1.3 متطلبات مخاطر التشغيل(Operational Risk Capital (ORC))	25
1.4 متطلبات مخاطر السوق (Market Risk Capital (MRC))	30
2. الرافعة المالية	31
3. معيار السيولة	32
تعريفات (مرفق 1)	34
تعريفات مكونات مؤشر الأعمال وفقًا لبازل 3 (مرفق 2)	35
تعريفات مكونات مؤشر الأعمال وفقًا للنشاط المالي غير المصرفي (مرفق 3)	38
معايير خاصة بتحديد قيمة الخسائر الداخلية الخاصة بمتطلبات مخاطر التشغيل (مرفق 4)	46
جدول (1) : مصفوفة تجميع بيانات الخسائر	50
جدول (2) : مستويات التعريف التفصيلية لأنواع الأحداث المسببة للخسائر	51

أولاً: مقارنة المعايير المطبقة حالاً على مؤسسات التمويل غير المصرفي بالمعايير المقترحة

1. مقارنة معايير الملاءة المالية المطبقة حالاً على مؤسسات التمويل غير المصرفي بالمعايير المقترحة وفقاً للجنة بازل 3

المخاطر	بازل 3	التمويل العقاري	التأجير التمويلي والتخصيم	التمويل الاستهلاكي	تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	التمويل متناهي الصغر
معيار كفاية رأس المال	يجب ألا تقل نسبة الملاءة المالية للشركة في كل وقت عن 12%.	يجب ألا تقل نسبة الملاءة المالية للشركة في كل وقت عن 12%				ألا تقل صافي حقوق الملكية عن 50% من القاعدة الرأسمالية للشركة والمتمثلة في صافي حقوق المساهمين والقروض المساندة. ألا تقل نسبة القاعدة الرأسمالية إلى حسابات المدينين في أي وقت عن 10% ولا يدخل في حسابات المدينين لغرض احتساب هذه النسبة أي ديون يتم تغطية مخاطرها من خلال

المخاطر	بازل 3	التمويل العقاري	التأجير التمويلي والتخصيم	التمويل الاستهلاكي	تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	التمويل متناهي الصغر
						البنوك أو جهات ضمان مخاطر الائتمان أو جهات تأمين مخاطر عدم السداد التي تقبلها الهيئة.
	ويحتسب معيار كفاية رأس المال وفقًا للمعادلة القاعدة الرأسمالية صافي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر **صافي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (مجموع ما يلي):** 1. مخاطر الائتمان: الأصول المرجحة وفقا لدرجة مخاطر كل أصل. 2. مخاطر التشغيل : 12.5 X متطلبات مخاطر التشغيل (ORC) 3. مخاطر السوق	**ويحتسب معيار كفاية رأس المال وفقًا للمعادلة** القاعدة الرأسمالية الأصول مرجحة بأوزان المخاطر + هامش تغطية مخاطر التشغيل				
مخاطر الائتمان	الأصول المرجحة وفقا لدرجة مخاطر كل أصل.	الأصول المرجحة وفقا لدرجة مخاطر كل أصل.				
مخاطر التشغيل	متطلبات مخاطر التشغيل = (مؤشر الأعمال) X (معامل مؤشر الأعمال) X (مضاعف الخسارة الداخلية)	يحسب هامش تغطية مخاطر التشغيل بنسبة 15% من متوسط مجمل الربح عن أخر 3 سنوات،	تلتزم الشركة بحساب هامش لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة 15% من متوسط أرباح التشغيل	تلتزم الشركة أو مقدم التمويل الاستهلاكي بحساب هامش لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة 15% من متوسط مجمل الربح عن أخر 3 سنوات.	لا يوجد	لا يوجد

المخاطر	بازل 3	التمويل العقاري	التأجير التمويلي والتخصيم	التمويل الاستهلاكي	تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	التمويل متناهي الصغر
		على أن يضرب في 8.3	عن أخر 3 سنوات.			
مخاطر السوق	**VaR** أقصى خسارة محتملة لقيمة محفظة الاستثمارات التي تملكها المؤسسة المالية غير المصرفية عند مستوي ثقة محدد وخلال فترة زمنية محددة **ES** القيمة المتوقعة للخسائر أكثر من قيمة VaR (Expected Losses greater than the VaR level)	لا يوجد				
معيار السيولة	**أولاً: معيار السيولة قصيرة الاجل:** • **نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)** يجب ألا تقل نسبة الأصول السائلة منسوبة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم عن 100%، وذلك وفقا للمعادلة: (الأصول السائلة/ صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم). يقصد بالأصول السائلة (النقدية، والودائع لدي البنوك، وأذون الخزانة، وسندات الخزانة، ووثائق صناديق أسواق النقد. **يقصد بصافي التدفقات النقدية الخارجة** قيمة التدفقات النقدية الخارجة – القيمة الأقل من: (قيمة التدفقات النقدية الداخلة، 75% من قيمة التدفقات النقدية الخارجة) Total net cash outflows over the next 30 calendar days = Outflows – Min(inflows; 75% of outflows)	**أولاً: معيار السيولة قصيرة الاجل:** يجب ألا تقل نسبة الأصول السائلة منسوبة إلى صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم عن 100%، وذلك وفقا للمعادلة: (الأصول السائلة/ صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم).			لا يوجد

المخاطر	بازل 3	التمويل العقاري	التأجير التمويلي والتخصيم	التمويل الاستهلاكي	تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	التمويل متناهي الصغر
	ثانياً: معيار السيولة طويلة الأجل: **نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Ratio (NSR))** **نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Ratio (NSR)) =** قيمة مصادر التمويل المستقر المتاح(مرجحة بأوزان المخاطر) / قيمة مصادر التمويل المطلوب(مرجحة بأوزان المخاطر) **≥ 100%** قيمة مجموع الإلتزامات و القاعدة الرأسمالية (مرجحة بأوزان المخاطر) / قيمة الأصول(مرجحة بأوزان المخاطر) **≥ 100%**	لا توجد			**ثانياً: معيار السيولة طويلة الأجل:** يجب إلا تقل في كل وقت نسبة السيولة طويلة الأجل عن (100%) خلال السنة، وذلك وفقاً للمعادلة التالية: التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال سنة/التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال سنة	لا يوجد
الرافعة المالية	الرافعة المالية = رأس المال الأساسي المستمر / الأصول داخل وخارج الميزانية غير مرجحة بأوزان االمخاطر **≥ 3%** لا تتناسب هذه المعادلة مع طبيعة مؤسسات التمويل غير المصرفي	يجب ألا يزيد حجم التمويل التي تحصل عليه الشركة من الاقتراض عن 10 أمثال حقوق الملكية، وألا تزيد هذه النسبة عن 25 مثل بالنسبة لشركات إعادة التمويل العقاري.	يجب ألا تتجاوز إجمالي القروض والتمويلات-عدا القروض المساندة-التي تحصل عليها الشركة عن تسعة أمثال القاعدة الرأسمالية لها بعد استبعاد أرصدة القروض والتمويلات التي لا يتم	يجب ألا تتجاوز إجمالي القروض والتمويلات -عدا القروض المساندة- التي تحصل عليها الشركة أو مقدم التمويل الاستهلاكي عن تسعة أمثال القاعدة الرأسمالية	يجب ألا تتجاوز إجمالي القروض والتمويلات-عدا القروض المساندة-التي تحصل عليها الشركة عن تسعة أمثال القاعدة الرأسمالية لها بعد استبعاد أرصدة القروض والتمويلات التي لا يتم تحمل مخاطرها.	يجب ألا تزيد نسبة الالتزامات على الشركة من قروض وغيرها من وسائل التمويل عن "10" أمثال صافي حقوق الملكية.

المخاطر	بازل 3	التمويل العقاري	التأجير التمويلي والتخصيم	التمويل الاستهلاكي	تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	التمويل متناهي الصغر
		Debt/Eq) (uity ratio	تحمل مخاطرها.	لها بعد استبعاد أرصدة القروض والتمويلات التي لا يتم تحمل مخاطرها.		

2. مقارنة مخصصات أرصدة التمويل المشكوك في تحصيلها المطبقة حالاً على مؤسسات التمويل غير المصرفي بالمخصصات المقترح تطبيقها

1. نشاطي التمويل العقاري والتأجير التمويلي

أولاً: يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة (تأخير حتى 89 يوم) بواقع (1%) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة.

ثانياً: يتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها وفقاً لمعدلات التأخر في التحصيل، وفقا لمدي درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة، وذلك على النحو المبين بالجدول الاتي:

	قبل التعديل				بعد التعديل			
المستوى	التأخر في السداد	درجة المخاطر	نسبة المخصص	ملاحظات	التأخر في السداد	درجة المخاطر	نسبة المخصص	ملاحظات
الأول	أكثر من 90 يوم حتى 180 يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعي المتابعة	10% من *الرصيد غير المغطى*	-	كما هي			
الثاني	أكثر من 180 يوم حتى 275 يوم من تاريخ الاستحقاق	دون المستوى	25% من *الرصيد غير المغطى*	يتم تهميش العوائد				

الثالث	أكثر من 275 يوم حتى 365 يوم من تاريخ الاستحقاق	مشكوك فيه	50% *من الرصيد غير المغطى*	يتم تهميش العوائد					
الرابع	أكثر من 365 يوم من تاريخ الاستحقاق	رديء	100% *من الرصيد غير المغطى*	يتم تهميش العوائد					
					أرصدة معاد جدولتها ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)				
					في يوم الجدولة		50% *من الرصيد غير المغطى*		
					أكثر من 90 يوم حتى 180 يوم من تاريخ الاستحقاق		60% *من الرصيد غير المغطى*		
					أكثر من 180 يوم حتى 275 يوم من تاريخ الاستحقاق		85% *من الرصيد غير المغطى*	يتم تهميش العوائد	
					أكثر من 275 يوم من تاريخ الاستحقاق		100% من الرصيد غير المغطى	يتم تهميش العوائد	

ويحتسب الرصيد غير المغطى من الأصل على أساس الرصيد الدفتري القائم من قيمة التمويل مطروحاً منه نسبة (وفقاً للجدول الموضح أدناه) من قيمة الأصل على أن يتم ذلك من خلال أحد خبراء التقييم المقيدين لدى الهيئة.

جدول نسب الأرصدة المغطاة بنسبة من قيمة الأصول:

الأصول العقارية	80% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد
السيارات والمركبات	70% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد
الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج	50% من القيمة السوقية الحالية بعد إعداد تقييم للأصول من مقيم معتمد
الأصول غير الملموسة	0% - لا يعتد بها لتغطية الرصيد

العوائد المهمشة: لا يعتد بأي عوائد لتمويلات منحتها الشركة إذا تم التأخر في سدادها مدة تجاوز 180 يوم، ومع ذلك يمكن الاعتداد بهذه العوائد بالنسبة للتمويلات المعاد جدولتها والمنتظمة في السداد لمدة سنة أو سداد نسبة (25%) من المديونية المجدولة على الأقل.

2. نشاط التخصيم

أولاً: يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة (تأخير حتى 59 يوم) بواقع (1%) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة.

ثانياً: يتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها وفقاً لمعدلات التأخر في التحصيل، وفقا لمدي درجة

الانتظام في السداد لكل حالة على حدة، وذلك على النحو المبين بالجدول الاتي:

	قبل التعديل			بعد التعديل		
	معدل التأخر في السداد	نسبة المخصص	ملاحظات	معدل التأخر في السداد	نسبة المخصص	ملاحظات
الأول	من 60 يوم إلى 90 يوم من تاريخ الاستحقاق	10% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	-	كما هي		
الثاني	أكثر من 90 إلى 120 يوم من تاريخ الاستحقاق	25% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	-			
الثالث	أكثر من 120 يوم إلى 180 يوم من تاريخ الاستحقاق	50% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	-			
الرابع	أكثر من 180 يوم إلى 365 يوم من تاريخ الاستحقاق	70% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	يتم تهميش العوائد	أكثر من 180 يوم حتى 275 يوم من تاريخ الاستحقاق	70% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	يتم تهميش العوائد
الخامس				أكثر من 275 يوم حتى 365 يوم من تاريخ الاستحقاق	80% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	يتم تهميش العوائد
السادس	أكثر من 365 يوم من تاريخ الاستحقاق	100% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	يتم تهميش العوائد	أكثر من 365 يوم من تاريخ الاستحقاق	100% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	يتم تهميش العوائد
				أرصدة معاد جدولتها ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)		
				في تاريخ يوم الجدولة	50% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	
				من 60 يوم إلى 90 يوم من تاريخ الاستحقاق	60% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	
				أكثر من 90 إلى 120 يوم من تاريخ الاستحقاق	85% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	يتم تهميش العوائد

		أكثر من 120 يوم من تاريخ الاستحقاق			100% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	يتم تهميش العوائد

ويتم احتساب المخصص على الديون المشكوك في تحصيلها بعد استبعاد كامل أو جزء من الأرصدة التي يتم تغطية مخاطرها من خلال البنوك أو جهات تغطيه مخاطر الإئتمان أو جهات تأمين مخاطر عدم السداد أو أي ضمانات أخري تقبلها الهيئة.

العوائد المهمشة: لا يعتد بأي عوائد لتمويلات منحتها الشركة إذا تم التأخر في سدادها مدة تجاوز 180 يوم، ومع ذلك يمكن الاعتداد بهذه العوائد بالنسبة للتمويلات المعاد جدولتها والمنتظمة في السداد لمدة سنة أو سداد نسبة (25%) من المديونية المجدولة على الأقل.

3. نشاطي التمويل الاستهلاكي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة (تأخير حتى 29 يوم) بواقع (1%) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة.

ثانياً: يتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها (فيما عدا المركبات) وفقاً لمعدلات التأخر في التحصيل وفقا لمدي درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة، وذلك على النحو المبين بالجدول الاتي:

	قبل التعديل				بعد التعديل			
المستوى	التأخر في السداد	التصنيف	نسبة المخصص	ملاحظات	التأخر في السداد	التصنيف	نسبة المخصص	ملاحظات
الأول	أكثر من 30 يوم حتى 90 يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعي المتابعة	10% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*		كما هي			
الثاني	أكثر من 90 يوم حتى 120 يوم من تاريخ الاستحقاق	يستدعي المتابعة	30% من *أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها*	يتم تهميش العوائد				
الثالث	أكثر من 120 يوم حتى 180	مشكوك فيه	50% من *أرصدة الديون*	يتم تهميش العوائد				

	يوم من تاريخ الاستحقاق		المشكوك في تحصيلها					
الرابع	أكثر من 180 يوم من تاريخ الاستحقاق	رديء	100% من أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها	يتم تهميش العوائد				
					أرصدة معاد جدولتها ومحافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)			
					في يوم الجدولة		50% من أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها	
					أكثر من 30 يوم حتى 90 يوم من تاريخ الاستحقاق		60% من أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها	
					أكثر من 90 يوم من تاريخ الاستحقاق		90% من أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها	يتم تهميش العوائد
					أكثر من 120 يوم حتى 180 يوم من تاريخ الاستحقاق		100% من أرصدة الديون المشكوك في تحصيلها	يتم تهميش العوائد

ملحوظه خاصة بالمركبات:

ويتم تكوين مخصص على الأرصدة المشكوك في تحصيلها بالنسبة لعمليات تمويل المركبات وفقا لمعدلات التأخر في التحصيل، وفقا لمدي درجة الانتظام في السداد لكل حالة على حدة، ويحتسب الرصيد غير المغطى على أساس الرصيد الدفتري القائم من قيمة التمويل مطروحا منه نسبة (70%) من قيمة المركبة.

4. تمويل المشروعات متناهية الصغر

4.1. التمويل متناهي الصغر

أولاً: يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة أو بتأخير لا يتجاوز 7 أيام بواقع (2%) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة.

ثانياً: يتم تكوين مخصصات ارصده التمويل المشكوك في تحصيلها وفقاً للسياسة التي تضعها وبما لا يقل عن النسب الواردة قرين كل فئة على النحو التالي:

معدل التأخر في السداد	نسبة المخصص	ملاحظات
تأخير أكثر من 7 يوم حتى 30 يوم	10% من الديون المشكوك في تحصيلها	
تأخير أكثر من 30 يوم حتى 60 يوم	25% من الديون المشكوك في تحصيلها	
تأخير اكثر من *60* يوم حتى 90 يوم	50% من الديون المشكوك في تحصيلها	
تأخير أكثر من *90* يوم حتى 120يوم	70% من الديون المشكوك في تحصيلها	يتم تهميش العوائد
تأخير أكثر من 120يوم	100% من الديون المشكوك في تحصيلها	يتم تهميش العوائد
ارصده عملاء لها أقساط مرحلة (بما لا يزيد عن ثلاثة أقساط)	10% من الديون المشكوك في تحصيلها	يتم تهميش العوائد
ارصده معاد جدولتها (في تاريخ الجدولة)	60% من الديون المشكوك في تحصيلها	
تأخير أكثر من 30 يوم	100% من الديون المشكوك في تحصيلها	

وذلك باستثناء حالات وفاة العميل فيؤخذ مخصص بكامل الرصيد المدين له مخصوماً منه قيمة التأمين المستحق لصالح الشركة لو وجد.

4.2. تمويل النانو

أولاً: يتم تكوين مخصص عام على الأرصدة المنتظمة أو بتأخير لا يتجاوز 7 أيام بواقع (3%) من إجمالي الأرصدة المنتظمة القائمة.

ثانياً: يتم تكوين مخصصات ارصده التمويل المشكوك في تحصيلها وفقاً للسياسة التي تضعها وبما لا يقل عن النسب الواردة قرين كل فئة على النحو التالي:

ارصده العملاء وفقًا للتأخر في السداد	النسبة المئوية للمخصص	
تأخير أكثر من 7يوم حتى 15 يوم	20% من الديون المشكوك في تحصيلها	
تأخير أكثر من 15يوم حتى 30 يوم	40% من الديون المشكوك في تحصيلها	

تأخير أكثر من 30يوم حتى 45 يوم	60% من الديون المشكوك في تحصيلها	
تأخير أكثر من 45يوم حتى60يوم	80% من الديون المشكوك في تحصيلها	
تأخير أكثر من 60يوم	100% *من الديون المشكوك في تحصيلها*	يتم تهميش العوائد
ارصده معاد جدولتها (بحد أقصى ثلاث مرات)		
في تاريخ الجدولة	60% من الديون المشكوك في تحصيلها	
تأخير أكثر من 15 يوم	100% من الديون المشكوك في تحصيلها	

3. مقارنة مخاطر التركز الفردي والتركز القطاعي المطبقة حالاً على مؤسسات التمويل غير المصرفي بمخاطر التركز المقترح تطبيقها

1. نشاط التمويل العقاري

قبل التعديل	بعد التعديل
بالنسبة للأغراض السكنية يجب ألا يزيد قيمة التمويل الممنوح للأغراض السكنية لمستثمر واحد على (15%) من القاعدة الرأسمالية للشركة وذلك للشخص الطبيعي وزوجه وأولاده القصر.	كما هي
بالنسبة للأغراض غير السكنية يجب ألا يزيد قيمة التمويل الممنوح للأغراض غير السكنية لمستثمر واحد على (30%) من القاعدة الرأسمالية للشركة سواء للشخص الطبيعي وزوجه وأولاده القصر أو للشخص الاعتباري الواحد والأطراف المرتبطة به.	

2. نشاط التمويل الاستهلاكي

قبل التعديل	بعد التعديل
لا يجوز أن يزيد حجم التعاملات مع العميل الواحد لشركات التمويل الاستهلاكي أو أن يزيد حجم التمويل القائم للعميل الواحد لمقدمي التمويل الاستهلاكي عن (10%) من القاعدة الرأسمالية للشركة أو مقدم التمويل، وذلك بعد استبعاد الأرصدة التي لا يتم تحمل مخاطرها من خلال البنوك او شركات راس المال المخاطر او جهات تغطية مخاطر الائتمان	كما هي

او جهات تامين مخاطر عدم السداد او أي ضمانات اخري تقبلها الهيئة.	

3. نشاط التأجير التمويلي والتخصيم:

قبل التعديل	بعد التعديل
تلتزم الشركة بحساب راس مال إضافي لمقابلة مخاطر التركز التي تواجهها، ويتم قياسها وحساب راس المال الإضافي لها، على النحو الآتي: أولاً: مخاطر التركز الفردي: يتم حساب مخاطر التركز الفردي من خلال قسمة قيمة رصيد اكبر 10 عملاء على قيمة رصيد إجمالي محفظة التمويل فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة (30%) يتم حساب متطلب راس المال إضافي بنسبة (4%) من الحد الأدنى لكفاية راس المال لمقابلة مخاطر الائتمان (12% من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد حجم تعاملات الشركة مع العميل الواحد والأطراف المرتبطة* عن 50% من القاعدة الرأسمالية للشركة وذلك بعد استبعاد الأرصدة التي لا تتحمل الشركة مخاطرها.	تلتزم الشركة بحساب راس مال إضافي لمقابلة مخاطر التركز التي تواجهها، ويتم قياسها وحساب راس المال الإضافي لها، على النحو الآتي: أولاً: مخاطر التركز الفردي: يتم حساب مخاطر التركز الفردي من خلال قسمة قيمة رصيد أكبر 10 عملاء على قيمة رصيد إجمالي محفظة التمويل فإذا فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة عن (30%) يتم حساب متطلب راس المال إضافي بنسبة (4%) من الحد الأدنى لكفاية راس المال لمقابلة مخاطر الائتمان. (4% *12%) مع ضرورة زيادة متطلب راس المال إضافي، مع زيادة مستويات التركز الفردي: وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد حجم تعاملات الشركة مع العميل الواحد والأطراف المرتبطة* عن 50% من القاعدة الرأسمالية للشركة وذلك بعد استبعاد الأرصدة التي لا تتحمل الشركة مخاطرها. * الأطراف المرتبطة: هي كل مجموعة من الأطراف تكون خاضعة للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعيين أو لذات الأشخاص الاعتبارية

النسبة المحتسبة	متطلب راس المال إضافي
30%	4%
60%	6%
80%	8%
80% فأكثر	10%

قبل التعديل	بعد التعديل
	أو يجمع بينهما اتفاق على التنسيق عند التصويت ف ى اجتماعات الجمعية العامة للشركة أو في مجلس إدارتها.
ثانياً: مخاطر التركز القطاعي يتم حساب مخاطر التركز القطاعي من خلال حساب تربيع (القيمة مضروبة في نفسها) رصيد تمويل كل قطاع على حدة ثم جمعهم معاً ويتم قسمة حاصل الجمع على تربيع قيمة إجمالي محفظة التمويل. فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة عن (40%) يتم حساب متطلب راس المال إضافي بنسبة (4%) من الحد الأدنى لكفاية راس المال لمقابلة مخاطر الائتمان (12% من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.	ثانياً: مخاطر التركز القطاعي يتم حساب مخاطر التركز القطاعي من خلال حساب مجموع تربيع قيمة تمويل كل قطاع إلى إجمالي المحفظة **= [مجموع (نسبة كل قطاع إلى إجمالي المحفظة)^2]** فإذا تجاوزت النسبة المحتسبة عن (40%) يتم حساب متطلب راس المال إضافي بنسبة (4%) من الحد الأدنى لكفاية راس المال لمقابلة مخاطر الائتمان (12% من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. مع ضرورة زيادة متطلب رأس المال إضافي، مع زيادة مستويات التركز القطاعي: النسبة المحتسبة: 40% — متطلب راس المال إضافي: 4% النسبة المحتسبة: 60% — متطلب راس المال إضافي: 6% النسبة المحتسبة: 80% — متطلب راس المال إضافي: 8% النسبة المحتسبة: 80% فأكثر — متطلب راس المال إضافي: 16%

4. نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

قبل التعديل	بعد التعديل
لا يجوز أن يزيد حجم التمويل الممنوح للعميل الواحد* على 10% من القاعدة الرأسمالية للشركة، وعلى أن يراعى في جميع الأحوال ألا يزيد حجم التمويل الممنوح للقطاع الواحد** بالنشاط على (40%) من القاعدة الرأسمالية للشركة.	كما هي

*يقصد بالعميل الواحد، العميل الحاصل على تمويل لدى شركة التمويل وأطرافه المترابطة التي تتمثل في الأشخاص الذين يجمع بينهم اتفاق بغرض الاستحواذ أو السيطرة الفعلية على إحدى الشركات، والأشخاص الطبيعيون وأزواجهم وأقاربهم حتى الدرجة الثانية، وكذا الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للسيطرة الفعلية لذا الأشخاص، وكذلك مجموع الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للسيطرة الفعلية لذات الأشخاص الذين يكون بينهم اتفاق على ممارسة حقوقهم في الجمعية العامة أو مجلس إدارة الشركة بما يؤدي لي السيطرة الفعلية على أي منهما، وكذلك الشركات القابضة والتابعة والشقيقة بحسب الأحوال ويشير مفهوم السيطرة الفعلية إلي قدرة الشخص وأطرافة المترابطة على تعيين غالبية أعضاء مجلس إدارة الشركة، أو التحكم على أي نحو في القرارات التي يصدرها مجلس إدارتها، أو التحكم في القرارات التي تصدر عن جمعيتها العامة.

**مع مراعة التنوع في الأنشطة القطاعية، بما يتماشى مع السياسة الاستثمارية للشركة

5. نشاط التمويل متناهى الصغر:

قبل التعديل	بعد التعديل
لا يوجد	يراعى في جميع الأحوال ألا يزيد حجم التمويل الممنوح للقطاع الواحد*** بالنشاط على (40%) من القاعدة الرأسمالية للشركة.

***مع مراعة التنوع في الأنشطة القطاعية، بما يتماشى مع السياسة الاستثمارية للشركة

ثانياً: معايير الملاءة المقترحة لمؤسسات التمويل غير المصرفي وفقًا لمعايير بازل 3

1. معيار كفاية رأس المال

يجب إلا يقل معيار كفاية رأس المال عن 12% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

$$\text{معيار كفاية راس المال} = \frac{\text{القاعدة الرأسمالية}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لمقابلة مخاطر الإئتمان مخاطر التشغيل ومخاطر السوق}}$$

1.1. القاعدة الرأسمالية:

تتكون القاعدة الرأسمالية من:

القاعدة الرأسمالية	النسبة من الأصول المرجحة بأوزان مخاطر (الائتمان والتشغيل والسوق)	
	قبل التعديل	بعد التعديل
1. **الشريحة الأولى Tier I Capital، وتتكون من:**		
1.1. رأس المال الأساسي المستمر Common Equity Tier I (CET1)		**6%** على الأقل
1.2. رأس المال الإضافي Additional Tier I (AT1)		يجب ألا يتجاوز **1.5%**
الشريحة الأولى لرأس المال الأساسي Tier I Capital		**7.5%** على الأقل
1. الشريحة الثانية: رأس المال المساند Going Concern Capital Tier 2		**لا يتجاوز 2%**
إجمالي رأس المال (الشريحة الأولي + الشريحة الثانية) Total Capital Ratio		**9.5%** على الأقل
2. الدعامة التحوطية Capital Conservation Buffer (يتم تكوينها بغرض امتصاص الخسائر في فترات الركود الاقتصادي)*. ▪ يتم تكوينة من رأس المال الأساسي المستمر، وتكونة الشركة في غير أوقات الأزمات بشكل يسمح بمواجهة المخاطر في أوقات الأزمات. وإذا لم تكن المؤسسة المالية تملك رأس المال الأساسي المستمر الكافي لمواجهة هذا الاحتياطي، يتم وضع قيود على توزيعات الأرباح لحملة الأسهم والمكافأت والحوافز للموظفين.		2.5%
3. هامش مواجهة التقلبات الدورية Countercyclical Capital Buffer** ويتم تكوينه من راس المال الأساسي المستمر، ويعكس مخاطر السوق.		0 -2.5%
الإجمالي	**12%**	**12%**

1. الشريحة الأولى Tier I Capital:

1.1. رأس المال الأساسي المستمر Common Equity Tier I (CET1)

1.1.1. يتكون راس المال الأساسي المستمر من الآتي:

- راس المال المصدر والمدفوع.
- الأرباح المحتجزة (الخسائر) المرحلة.
- الاحتياطيات: وتشمل الاحتياطي القانوني، والاحتياطي العام، والاحتياطي النظامي، والاحتياطي الرأسمالي.

- يجب ألا تقل نسبة رأس المال المستمر عن نسبة 6% من صافي الأصول المرجحة بأوزان لمقابلة كافة المخاطر. ويتم وضع قيود على توزيعات المؤسسات المالية للأرباح ونسبة احتفاظ الأرباح السنوية، بحيث تقوم المؤسسات المالية باحتجاز نسبة من أرباحها في حال انخفاض نسبة رأس المال الأساسي المستمر إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر عن (8.5%)
- وتحدد القيود على توزيعات المؤسسات المالية للأرباح في ضوء نسبة رأس المال الأساسي المستمر من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، كما يلي:

رأس المال الأساسي المستمر Common Equity Tier I (CET1)	قيود على توزيعات الأرباح* (نسبة احتفاظ الأرباح السنوية)
6.000% - 6.625%	100%
> 6.625% - 7.250%	80%
> 7.250% - 7.875%	60%
> 7.875% - 8.500%	40%
> 8.500%	0%

- **ونظرًا لأنه تم تعديل نسبة (رأس المال الأساسي المستمر إلى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر) من 4.5% (النسبة المقررة من قبل لجنة بازل) إلى 6% لتتماشى مع طبيعة أنشطة التمويل غير المصرفي، فقد تم تعديل جدول القيود على توزيعات الأرباح لتبدأ من 6%، ثم احتساب Spread بقيمة 0.625% بين كل مدى وأخر.**

القيود على توزيعات المؤسسات المالية طبقاً للجنة بازل III

رأس المال الأساسي المستمر Common Equity Tier I (CET1)	قيود على توزيعات الأرباح* (نسبة احتفاظ الأرباح السنوية)
4.5% - 5.125%	100%
> 5.125% - 5.75%	80%
> 5.75% - 6.375%	60%
> 6.375% - 7%	40%
> 7%	0%

1.2. رأس المال الإضافي Additional Tier I (AT1)

يتكون رأس المال الإضافي من الآتي:

- الأسهم الممتازة.
- حقوق الأقلية: تمثل حصة المساهمين في صافي أصول الشركات التابعة للمؤسسة المالية وفي صافي نتائج الأعمال أو ذلك الجزء من الأوراق المالية للشركة التابعة التي لا تملكها الشركة الأم، والذي ينتمي إلى مستثمرين آخرين.

2. الشريحة الثانية: رأس المال المساند Going Concern Capital Tier 2:

تتكون الشريحة الثانية من الآتي:

- المخصص العام لأرصدة التمويل المنتظمة.
- رصيد احتياطي القيمة العادلة/ استثمارات مالية متاحة للبيع: يتم إدراج 55% من قيمة فروق أعادة التقييم الموجبة لرصيد الاستثمارات المتاحة للبيع.
- احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية: يتم إدراج 55% من قيمة الفروق الموجبة الناتجة عن ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي للفروع الأجنبية والتي تختلف عملة التعامل فيها مع عملة العرض.
- الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة: يتم إدراج 55% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لتلك الاستثمارات.
- القروض المساندة: ينبغي توافر الشروط التالية في القرض المساند:

1. ألا تقل مدة القرض عن خمس سنوات على أن يُستهلك بنسبة 20% سنوياً.
2. ألا تقل المدة المتبقية على استحقاق القرض عن 12 شهر.
3. أن يكون القرض مدفوعاً بالكامل نقداً.
4. ألا يكون القرض مخصصاً أو محجوزاً على ذمة نشاط معين أو لمقابلة أصول بذاتها.
5. ألا يكون القرض مضموناً بأي أصل من الأصول أو أن يكون ذو أولوية على دائنين آخرين.
6. ألا يترتب على الوفاء بالقرض انخفاض القاعدة الرأسمالية عن نسبة الملاءة المالية المطلوبة.

ويجب لغرض حساب نسبة كفاية رأس المال ألا تزيد قيمة الشريحة الثانية عن 100% من قيمة الشريحة الأولي.

4. الدعامة التحوطية:

يتم تكوينها من رأس المال الأساسي المستمر، بغرض امتصاص الخسائر في فترات الركود الاقتصادي، وتكونه الشركة في غير أوقات الأزمات بشكل يسمح بمواجهة المخاطر في أوقات الأزمات. وإذا لم تكن المؤسسة المالية تملك رأس المال الأساسي المستمر الكافي لمواجهة هذا الاحتياطي، يتم وضع قيود على توزيعات الأرباح لحملة الأسهم والمكافأت والحوافز للموظفين.

3. هامش مواجهة التقلبات الدورية (الذى يتراوح بين صفر إلى 2.5%)

ويهدف هامش مواجهة التقلبات الدورية إلى التأكد من أن متطلبات رأس المال في القطاع المالي تأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية الكلية التي تعمل فيها المؤسسات المالية، والتقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان ويتلخص هدفها الأساسي في استخدام احتياطي من رأس المال الأساسي المستمر لتحقيق الهدف التحوطي الكلي الأوسع المتمثل في حماية القطاع المالي من

تراكم مخاطر الإفراط في منح الائتمان وما قد تسببه التقلبات في دورات الأعمال من تأثيرات على مستوى قدرة القطاع المالي على منح الائتمان . ومع انعكاس الدورة الاقتصادية، وقلة الموارد التمويلية يمكن للجهات الرقابية السماح بقيام الشركات باستغلال الموارد المتوفرة (المبالغ الإضافية) للاستمرار في عمليات منح الائتمان للقطاع المالي. وهو ما يحد من نقص الموارد التمويلية على مستوى القطاع المالي ويمكنه من الاستمرار في القيام بالدور المنوط به في أوقات الأزمات الاقتصادية.

وبالتالي فإن هذا المتطلب الإضافي لرأس المال يستهدف تقليل التقلبات الحادة في مستويات منح التمويل في القطاع المالي، وضمان قدرة المؤسسات المالية على تمويل الأنشطة الاقتصادية بصورة مستمرة، وعلى التحوط من المخاطر المرتبطة بعمليات الإفراض في منح الائتمان، ومن ثم تقليل احتمالية تعرض القطاع المالي للمخاطر النظامية على نطاق واسع. وقد حددت لجنة بازل قيمة المتطلب الإضافي لرأس المال 0 -2.5% للتأكد من أن متطلبات رأس المال في القطاع المالي تأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية الكلية التي تعمل فيها شركات التمويل غير المصرفية، والتقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان.

وفي سبيل تحقيق مزيد من الاستقرار المالي لمؤسسات التمويل غير المصرفي، تقوم الهيئة بتحديد هذا المتطلب الإضاف، والذى تم تقسيمة إلى قسمين:

الأول: هامش مواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد الكلي، يتراوح بين (0-1%)

والثاني: هامش مواجهة التقلبات الدورية في أنشطة التمويل غير المصرفي (0-1.5%) ويختلف بإختلاف نوع النشاط المالي غير المصرفي.

أولاً: هامش مواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد الكلي:

بناء على الدراسات الأكاديمية وخاصة الدراسة التي قام بها بنك التسويات الدولية، فقد حدد البنك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الهامة كمؤشر لقياس دورات الأعمال لمنح التمويل، وقد تم تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي (معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، معدل النمو الحقيقي في مستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وانحراف مؤشر الائتمان إلى الناتج المحلى عن الاتجاه طويل المدى للمؤشر)، ومؤشرات القطاع المصرفي متمثلة في مؤشرات أداء البنوك (مؤشرات الربحية، مؤشرات تكلفة التمويل وهوامش الفارق في أسعار الفائدة). ومؤشرات خاصة بقدرة الشركات الحاصلة على الائتمان على الوفاء بالتزاماتها، ومؤشرات خاصة بالأصول مثل التقلبات في أسعار الأصول والعقارات وأسعار الأسهم عن مستوياتها التاريخية.

واستنتجت الدراسات الأكاديمية أن المؤشرات المرتبطة بمنح الائتمان في القطاع المصرفي وبشكل خاص مؤشر الائتمان الممنوح للناتج المحلي هي من أدق المؤشرات للازمات المالية، حيث أن المؤشر يأخذ في الاعتبار حجم النشاط الاقتصادي (مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي - وبالتالي فهو لا يتأثر بالدورات المرتبطة بعمليات الطلب على الائتمان). كما أن حساب مؤشر فجوة نسبة

الائتمان للناتج المحلى الإجمالي يأخذ في الاعتبار تطور نسبة الائتمان الممنوح تاريخياً وبالتالي يضع في اعتباره مستويات تطور القطاع المالي مع الوقت، كما أنه يُعد أكثر استقراراً وأقل تقلباً مقارنة بمؤشر معدل نمو الائتمان الممنوح.

وبناء على ما سبق سوف تعتمد الهيئة في تحديد هامش مواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد الكلي على مؤشر فجوة الائتمان وتحسب كما يلي:

مؤشر فجوة منح الائتمان =

نسبة التمويل الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالي في سنة معينة – القيمة المتوقعة لهذا المؤشر استنادا على سلسلة البيانات التاريخية

$$GAP_t = Credit_t/GDP\ t - (Credit_t/GDP_t) \text{ based on historical trend}$$

- **نسبة التمويل الممنوح للقطاع الخاص**: ويتضمن ما يلي:
  - ✓ كافة مصادر الائتمان التي يحصل عليها القطاع الخاص من القطاع المصرفي (كافة أشكال التمويل المصرفي، كافة إصدارات الدين المُمولة داخلياً وخارجياً)
  - ✓ كافة التمويلات الممنوحة من مؤسسات التمويل غير المصرفي.

- **القيمة المتوقعة للمؤشر استنادا على سلسلة البيانات التاريخية** = $\frac{\text{القيمة المتوقعة للتمويل الممنوح بناء على البيانات التاريخية}}{\text{القيمة المتوقعة الناتج المحلي الاجمالي}}$

هي القيمة التي من المفترض أن يسجلها المؤشر في حالة عدم وجود تقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان/ التمويل. ويتم الحصول على القيمة المتوقعة لهذا المؤشر حال عدم حدوث تقلبات بالاستناد إلى الأساليب الإحصائية البسيطة لتحليل الاتجاه العام:

-استخدام مؤشر فجوة منح الائتمان لتحديد هامش مواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد الكلي

يتم مقارنة نسبة التمويل الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالي في سنة معينة بالقيمة المتوقعة لهذا المؤشر استنادا على سلسلة البيانات التاريخية

في حالة		
نسبة التمويل الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالي في سنة معينة	>	القيمة المتوقعة لهذا المؤشر استنادا على سلسلة البيانات التاريخية

هذا يشير إلى أن التمويل الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالي أقل من المتوقع، مما يدل على وجد فرص لزيادة منح الائتمان، في هذه الحالة لا يوجد مخاطر من التوسع في منح الائتمان، مما لا يستدعي تحميل الشركات إعباء إضافية لاحتجاز هامش مواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد الكلي، وعلية فإن المؤسسات المالية غير مطالبة بتحمل هذا الهامش

في حالة		
نسبة التمويل الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالي في سنة معينة	<	القيمة المتوقعة لهذا المؤشر استنادا على سلسلة البيانات التاريخية

هذا يشير إلى أن التمويل الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالي أكثر من المتوقع، مما يشير إلى زيادة التوسع في منح الائتمان، مما يستدعي احتجاز المؤسسة المالية للمتطلب الإضافي لرأس المال، لتجنب الأخطار الناتجة عن التوسع في منح الائتمان والحفاظ على استقرار النظام المالي، ووفقاً لمعايير بازل III يتم حساب هامش مواجهة التقلبات الدورية في أنشطة التمويل غير المصرفي بنسبة (0-2.5%) من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. وقد تم تقسيم هذه النسبة لتشمل مخاطر التقلبات في الاقتصاد الكلي بنسبة (0-1%)، ومخاطر التقلبات في النشاط المالي غير المصرفي بنسبة (0-1.5%) .

ففي حالة وصول الفجوة[1] إلى أقل من 2% لن يُفرض متطلب إضافي لرأس المال، أما في حال تجاوزها 10% سيفُرض المتطلب الأقصى 2.5%. وفي المدي الذى يتراوح بين 2% و10% سيفرض متطلب إضافي يفوق zero وينخفض عن 2.5%.
ولم تحدد لجنة بازل III المدى المختلف لحساب لهذا المتطلب، لذا قامت الهيئة بتحديد نسبة هامش مواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد الكلي، في ضوء مدى محدد له حد أدني (L)، وحد أعلى (H) وفقا لما يلي:

مؤشر فجوة منح الائتمان	المتطلب الإضافي لرأس المال كنسبة من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
أقل من أو تساوي 2	صفر%
4 ≥ مؤشر **فجوة منح الائتمان** > 2	0.25%
6 ≥ مؤشر **فجوة منح الائتمان** > 4	0.50%
8 ≥ مؤشر **فجوة منح الائتمان** > 6	0.75%
10 > مؤشر **فجوة منح الائتمان** > 8	1

[1] Source: Basel Committee on Banking Supervision- Guidance for national authorities operating the countercyclical capital buffer

ثانياً: هامش مواجهة التقلبات الدورية في أنشطة التمويل غير المصرفي[2]:

وتماشياً مع طبيعة القطاع المالي غير المصرفي فقد تم إعداد جدول لكل نشاط يحدد معدلات النمو المتراكمة لكل شركة (CAGR) على مدى 3 – 5 سنوات وفقاً لتاريخ بدأ نشاط المؤسسة المالية، وتحديد الحصة السوقية لكل شركة في نهاية عام 2023. ويتم تحديد هامش مواجهة التقلبات الدورية لكل شركة في ضوء معدل النمو التراكمي للمحفظة الائتمانية للشركة، ويعتبر معدل نمو التراكمي للمحفظة العالي (بمقارنة بمثيلاتها في ذات النشاط) مؤشر على ارتفاع درجة المخاطر الائتمانية للشركة، مما يتطلب احتجاز هامش مواجهة للتقلبات الدورية أعلى من الشركات المثيلة. وتم إعداد الجداول التالية، كجداول استرشادي لهامش مواجهة التقلبات الدورية الذي يجب على المؤسسة المالية احتجازه لضمان استقرار المؤسسة المالية والقطاع ككل.

يوضح الجدول التالي نسبة هامش مواجهة التقلبات الدورية في أنشطة التمويل غير المصرفي وفقاً لمعدل النمو التراكمي لمحفظة التمويل:

	نسبة هامش مواجهة التقلبات الدورية في أنشطة التمويل غير المصرفي		
معدل النمو التراكمي في محفظة التمويل	20% > معدل نمو المحفظة	40% > معدل نمو المحفظة ≥ 20%	معدل نمو المحفظة ≥ 40%
	0.50%	1%	1.5%

المصدر: بيانات محفظة التمويل لأنشطة التمويل المصرفي (مرفق: نتائج تطبيق معايير بازل III على شركات التمويل غير المصرفي)

وتقوم الهيئة بتقييم ومراجعة هذا المتطلب الإضافي لرأس المال بشكل دوري لمواجهة الآثار الناتجة عن التقلبات في دورات الأعمال، بهدف تحديد مدى حاجة القطاع إلى خفض أو زيادة قيمة هذا المتطلب الإضافي بما يتماشى مع مستويات المخاطر، حيث يتم زيادته حال اتجاه المخاطر للتراكم وخفضه عندما تتجه المخاطر للانخفاض. وفي ضوء ما سبق، ستعمل الهيئة على الإعلان عن قرارها بقيمة هذا المتطلب الإضافي قبل 12 شهر من الفترة التي ستصبح الشركات فيها ملزمة بتنفيذ هذا القرار، وذلك حتى تُتاح للشركات الفرصة في اتخاذ وإدارة القرارات المتعلقة براس المال بشكل ملائم، ويتم مراجعته بصفة سنوية.

[2] نتائج تطبيق معايير بازل 3 على شركات التمويل غير المصرفي (ملحق 1)
Source: Basel Committee on Banking Supervision- Guidance for national authorities operating the countercyclical capital buffer

1.2. الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لمقابلة مخاطر الائتمان: (كما هي مطبقة حاليًا في كافة الأنشطة)

تُصنف أوزان المخاطر للأصول وفقاً لدرجة مخاطر كل أصل وذلك بعد استبعاد التمويلات التي يتم تغطية مخاطرها من خلال البنوك أو شركات رأس المال المخاطر أو جهات تغطية مخاطر الائتمان أو جهات تأمين مخاطر عدم السداد أو من خلال أي ضمانات أخرى تقبلها الهيئة.

بنود المركز المالي	أوزان المخاطر			
	التمويل العقاري	التأجير التمويلي وتخصيم	التمويل الاستهلاكي	المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
النقدية وما في حكمها	صفر%	صفر%	صفر%	صفر%
أوراق مالية حكومية (أذون خزانة -سندات خزانة)	صفر%	صفر%	صفر%	صفر%
الودائع لدى البنوك بالعملة المحلية	صفر%	صفر%	صفر%	صفر%
استثمارات مالية في وثائق صناديق أسواق النقد	صفر%	صفر%	صفر%	صفر%
التمويل المنتظم (محفظة التمويل/ أصول مؤجرة/ الحقوق المالية)	%100	100%	%100	%100
عملاء التمويل النقدي المسبق للأغراض الاستهلاكية (منتظم ومستوفي مستندات إثبات الإنفاق على الغرض المخصص له)			%100	
عملاء التمويل النقدي المسبق للأغراض الاستهلاكية (منتظم ولم يستوفي مستندات إثبات الإنفاق على الغرض المخصص له)			%150	
صافي عملاء التمويل النقدي المسبق للأغراض الاستهلاكية (غير منتظم -تأخير أكثر من 30 يومًا بعد خصم المخصصات المحددة)			%200	
عملاء (أرصدة مستحقة) تمويل متناهي الصغر (تأخر عن السداد من 1 يوماً – 7 أيام) التمويل الأصغر (Nano Finance) (تأخر عن السداد من 7 يوماً – 15 يوم) تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة (تأخر عن السداد من 1 يومًا -30 يومًا) تمويل استهلاكي (تأخر عن السداد من 1 يومًا -30 يومًا) تخصيم (تأخر عن السداد من 1 يومًا -60 يومًا) تأجير تمويلي/ تمويل عقاري ((تأخر عن السداد من 1 يومًا -90 يومًا)	%150	150%	%150	%150
صافي التمويل غير المنتظم (بعد خصم المخصصات) تمويل متناهي الصغر (تأخر عن السداد أكثر من 7 أيام بعد خصم المخصصات المحددة) التمويل الأصغر (Nano Finance) (تأخر عن السداد أكثر من 15 يوم بعد خصم المخصصات المحددة) تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة (تأخر أكثر من 30 يوماً بعد خصم المخصصات المحددة) تمويل استهلاكي (تأخير أكثر من 30 يومًا بعد خصم المخصصات المحددة) تخصيم ((تأخير أكثر من -60 يومًا بعد خصم المخصصات المحددة)	%150	150%	%150	%150

بنود المركز المالي	أوزان المخاطر			
	التمويل العقاري	التأجير التمويلي وتخصيم	التمويل الاستهلاكي	المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
تأجير تمويلي/ تمويل عقاري ((تأخير أكثر من 90 يومًا بعد خصم المخصصات المحددة)				
أرصدة معاد جدولتها	%150	150%	%150	%150
محافظ تسويات (رصيد المديونية بعد خصم الإعفاءات)	%150	150%	%150	%150
استثمارات مالية -أسهم	%100	100%	%100	%100
استثمارات في شركات شقيقة أو تابعة	%100	100%	%100	%100
أصول غير ملموسة	%100	100%	%100	%100
صافي الأصول الثابتة (بعد الإهلاك)	%100	100%	%100	%100
أصول ضريبية مؤجلة	%150	150%	%150	%150
أصول أخرى	%100	100%	%100	%100

1.3. متطلبات مخاطر التشغيل ((Operational Risk Capital (ORC)) :

يتم الاحتفاظ برأس مال لمقابلة مخاطر التشغيل بما يعادل (متطلبات مخاطر التشغيل (ORC) X 12.5)، بمعنى يتم حساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الخاصة بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب المتطلب الرأسمالي لمخاطر التشغيل في 12.5 مرة ليتم إدراجها بمقام نسبة معيار كفاءة رأس المال. وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC) X 12.5

ويتم احتساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل على النحو التالي:

المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC) =

(مؤشر الأعمال BI) X (معامل ترجيح مؤشر الأعمال α_i) X (مضاعف الخسارة الداخلية ILM)

1. مؤشر الأعمال (Business Indicator-BI)، وهو مؤشر لقياس مخاطر التشغيل يتم حسابة من واقع القوائم المالية للشركات.
2. مكون مؤشر الأعمال المرجح (Business Indicator Component-BIC)، ويتم حسابة كحاصل ضرب مؤشر الأعمال (BI) بمعامل الترجيح الرقابي لمؤشر الأعمال (αi) (والتي تحدد وفقاً لقيمة مؤشر أعمال المؤسسة المالية).
3. مُضاعف الخسائر الداخلية (Internal Loss Multiplier – ILM)، وهو معامل ترجيح يستخدم لقياس مدى حساسية المؤسسة المالية لمخاطر التشغيل، ويستند على العلاقة النسبية بين كل من متوسط الخسائر التاريخية المحققة للمؤسسة المالية، ومُكون مؤشر الأعمال المرجح (BIC).

1. مؤشر الأعمال (Business Indicator- BI)

مؤشر الأعمال =

= مُكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة (Interest, Rent/Lease and Dividends Components- ILDC)

+ مُكون الخدمات (Service Components-SC)- الدخل المحقق من تقديم الخدمات والاستشارات الأخرى

+ المُكون المالي (Financial Components- FC)- صافي الربح/ الخسائر عن المراكز المحتفظ بها لأغراض المتاجرة وغير أغراض المتاجرة

ويتم احتساب القيم المذكورة كما يلي، علما أن جميع القيم هي قيم مطلقة ومتوسطات آخر ثلاثة سنوات (يتم حساب القيمة المطلقة لصافي قيمة البند لكل عام على حده، ثم يتم حساب متوسط القيمة على مدار ثلاث سنوات وفي حالة الشركات الجديدة يتم الاعتداد ببيانات أول قوائم مالية تصدر عنها)

1. **(مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة)** = [متوسط القيمة المطلقة لمجمل الربح أو متوسط الأصول المدرة للعائد *2.25%[3] أيهما أقل + متوسط توزيعات الأرباح (المُحصلة) (**التعريفات (مرفق 3)**)

- تتكون الأصول المدرة للعائد من الأصول السائلة (بشكل رئيسي النقد والأرصدة لدى البنك المركزي، والأرصدة لدى البنوك، والأوراق المالية المتداولة والمتاحة للبيع)، والأصول غير السائلة (بشكل رئيسي قيمة الاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة، وقيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) وإجمالي محفظة القروض) ومكونات الفوائد الأخرى.

2. **(مكون الخدمات)** = [متوسط إيرادات تشغيل أخرى أو متوسط مصروفات تشغيل أخرى] أيهما أكبر (**التعريفات (مرفق 3)**)

[3] نتائج تطبيق معايير بازل 3 على شركات التمويل غير المصرفي (ملحق 2)

3. **(المكون المالي)** = (متوسط القيمة المطلقة لصافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة) + (متوسط القيمة المطلقة لصافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) (**التعريفات (مرفق 3)**)

وفقًا لمعيار المحاسبة المصرية رقم (47): فإنه يجب على المنشأة أن تبوب الأصول المالية على أساس قياسها – لاحقًا-إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، اعتمادًا على :

1. **نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية؛**
2. **خصائص التدفق النقدي للأصل المالي.**

2. **معامل الترجيح الرقابي لمؤشر الأعمال (Marginal Coefficient-αi[4])**

تحدد الهيئة قيمة معامل الترجيح الرقابي (αi) مره سنوياً بناء على متوسط قيمة مؤشر الأعمال عن آخر ثلاث سنوات، والذى يتم تقسيمة إلى ثلاث مجموعات وفقاً للجدول التالي:

وتزداد قيمة الترجيح مع ازدياد قيمة مؤشر الأعمال كما هو موضح بالجدول:

المجموعة	مؤشر الأعمال (BI) بالمليار جنيه	معامل ترجيح مؤشر الأعمال (αi)
1	أقل من أو يساوي الثلث الأول من مؤشر الأعمال للنشاط الذي تعمل به للمؤسسات المالية	12%
2	الثلث الثاني ≤ BI ≤ الثلث الأول	15%
3	أكبر من قيمة الثلث الثاني	18%

تم ترتيب مؤشر الأعمال للشركات الممثلة للعينة في كل نشاط تصاعدياً، وتم تقسيم البيانات كما يلي:

وفي حالة حصول المؤسسة المالية على أكثر من رخصة نشاط تمويل غير مصرفي، يتم حساب مؤشر الأعمال على نتائج النشاط الذي يمثل أكبر مؤشر أعمال ويراعي تحديث الحدود الدنيا والقصوى للمجموعات السابقة كل سنه من خلال الهيئة.

[4] نتائج تطبيق معايير بازل 3 على شركات التمويل غير المصرفي (ملحق 3)

مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (Business Indicator Component-BIC)

يعكس مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) حجم النشاط التشغيلي لمؤسسة التمويل غير المصرفي، ويتم حساب مُكون مؤشر الأعمال المُرجح من خلال ضرب متوسط قيمة مؤشر الأعمال (BI) عن آخر ثلاث سنوات سابقة في معامل الترجيح الرقابي (αi) بهدف احتساب مكون مؤشر الأعمال المرجح (BIC).

مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) = متوسط قيمة مؤشر الأعمال (BI) X معامل الترجيح الرقابي (αi)

ملحق رقم (3): حساب متطلبات مخاطر التشغيل في شركات التمويل غير المصرفي

3. مضاعف الخسارة الداخلية (Internal Loss Multiplier ILM)

يؤثر وجود خسائر ناجمة عن المخاطر التشغيلية على احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، حيث يتم احتساب مضاعف الخسائر الداخلية (ILM)، من خلال العلاقة النسبية بين متوسط صافي الخسائر التاريخية المحققة لمخاطر التشغيل (مُكون الخسائر- LC) و(مُكون مؤشر الأعمال المُرجح- BIC) كما يلي:

$$ILM = \ln[\exp(1) - 1 + (\frac{LC}{BIC})^{0.8}]$$

مكون الخسائر(LC: Loss component) : يساوى 15 ضعف متوسط خسائر مخاطر التشغيل السنوية المتكبدة خلال (5) سنوات السابقة		
العلاقة بين مكون الخسائر ومكون مؤشر الأعمال	**قيمة المضاعف**	**النتيجة**
مكون الخسائر< مكون مؤشر الأعمال	مضاعف الخسائر الداخلية < 1	مخاطر تشغيلية أقل، ومتطلبات رأسمال أقل
مكون الخسائر = مكون مؤشر الأعمال	مضاعف الخسائر الداخلية = 1	مخاطر التشغيل يساوي قيمة مكون مؤشر الأعمال
مكون الخسائر > مكون مؤشر الأعمال	مضاعف الخسائر الداخلية > 1	مخاطر تشغيلية أعلى، ومتطلبات رأسمال أعلى. وفي هذه الحالة يتم دمج مكون الخسائر بالمعادلة الحسابية.

جدول (2): خسائر مخاطر التشغيل المتكبدة

الخسائر(LC: Loss component):

- يمثل مُكون الخسائر (LC) متوسط صافي قيمة خسائر مخاطر التشغيل السنوية على مدار السنوات الخمس السابقة مضروباً في 15 (والذى يمثل معامل ثابت ومحدد من قبل لجنة بازل)[5]
- يتم حساب متوسط الخسائر بالاعتماد على قاعدة بيانات الخسائر الخاصة بكل شركة، على أن تكون هذه البيانات ذات جودة عالية.
- تمنح الشركات التي لا تمتلك قاعدة بيانات تغطي فترة الخمس سنوات، مهلة محددة لإعداد قاعدة البيانات المطلوبة.
- يسمح للشركات-لحين أن يتوفر لديها قاعدة البيانات المطلوبة-أن تعتبر **مضاعف الخسائر الداخلية يساوي 1.**

حساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC)

يتم تحديد متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل كحاصل ضرب مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) ومُضاعف الخسائر الداخلية (ILM)

المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC) = مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) X ومُضاعف الخسائر الداخلية (ILM)

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لمقابلة مخاطر التشغيل:

المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (ORC) X 12.5

تم تطبيق معايير الملاءة المالية وفقاً لبازل 3 على شركات التمويل غير المصرفي، وتم احتساب معيار كفاية رأس المال لشركات التمويل غير المصرفى (ملحق 4)

[5] معايير خاصة بتحديد قيمة خسائر مخاطر التشغيل (مرفق 4)

1.3. متطلبات مخاطر السوق (Market Risk Capital (MRC))

يتم حساب متطلبات مخاطر السوق بتقدير أقصى خسارة محتملة لقيمة محفظة الاستثمارات التي تملكها المؤسسة المالية غير المصرفية Value at Risk (VaR) أو Expected Shortfall (ES) عند مستوي ثقة محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويتم حسابها بطريقتين:

الطريقة الأولى:

- يتم احتساب العائد لكل نوع من الاستثمارات على حدي لفترة زمنية محددة
- يتم عمل توزيع احتمالي (Probability Distribution) لعوائد الاستثمار.
- يتم استخدام درجة معنوية 5% (وهي المقابل لمستوي ثقة 95%).
- يتم تطبيق Value at Risk (VaR) أو Expected Shortfall (ES)

VaR	أقصى خسارة محتملة لقيمة محفظة الاستثمارات التي تملكها المؤسسة المالية غير المصرفية عند مستوي ثقة محدد وخلال فترة زمنية محددة
ES	القيمة المتوقعة للخسائر أكثر من قيمة VaR Expected Losses greater than the VaR level

الطريقة الثانية:

يتم حساب أقصى خسارة محتملة لقيمة محفظة الاستثمارات التي تملكها المؤسسة المالية غير المصرفية، مع الأخذ في الاعتبار عائد المحفظة والتقلبات في العائد Volatility، ويتم قياسها باستخدام فترات الثقة (Confidence Interval).

$$VaR\ (\alpha\%) = (-\ \mu + \sigma\ Z_{\alpha})\ *\ P_{t-1}$$

حيث:

μ: المتوسط الحسابي للعوائد على محفظة الاستثمارات المالية.
σ: الانحراف المعياري للعوائد على محفظة الاستثمارات المالية.
Z_{α}: قيمة معيارية مستخرجة من جداول التوزيع الطبيعي.
P_{t-1}: قيمة محفظة الاستثمارات في بداية الفترة الزمنية للقياس.

الطريقة الثالثة:

Market Risk Capital =

$$[\sigma_i * \sum_{i=1}^{t} Duration_i\ *\ Bond\ Value_i\ ]$$

$$X\ [\sigma_{EGX30} \sum_{j=1}^{t} ß_j\ *\ Stock\ Value_j\ ]$$

حيث:

σ_i	الانحراف المعياري لسعر الفائدة اليومي
$Duration_i$	معدل التغير في متوسط عمر السند المستثمر فيها نتيجة للتغير في سعر الفائدة
$ß_j$	المخاطر المنتظمة للسهم

2. الرافعة المالية

اعدت معايير بازل III الرافعة المالية، ضمن مؤشرات الدعامة الأولي من مقررات بازل" الحد الأدنى الرافعة المالية وذلك اعتباراً من عام ٢٠١٨ ، كنسبه رقابية ملزمه ولتعكس العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة في معيار كفاية رأس المال بعد الاستبعادات، وأصول المؤسسة المالية (داخل وخارج الميزانية (غير مرجحة بأوزان مخاطر) حيث يجب الا تقل عن ٣%

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي المستمر}}{\text{الأصول داخل وخارج الميزانية غير مرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 3\%$$

وتكمل نسبة الرافعة المالية متطلبات رأس المال المرجحة بالمخاطر من خلال توفير ضمانة ضد مستويات الرافعة المالية غير المستدامة.

الرافعة المالية المستخدمة وفقاً للجنة بازل III لا تتناسب هذه المعادلة مع طبيعة مؤسسات التمويل غير المصرفي

3. معيار السيولة

اعتمدت معايير بازل III - نسبتان للوفاء بمتطلبات السيولة:

1. نسبة تغطية السيولة ((Liquidity Coverage Ratio (LCR)) :

وتهدف هذه النسبة إلى تعزيز قدرة ومرونة الشركات على مواجهة مخاطر السيولة في الأجل القصير (لمدة 30 يوم) وتمثل هذه النسبة الحد الأدنى الذى يجب أن تحتفظ بة المؤسسة المالية من الأصول عالية السيولة للاستمرار في مزاولة نشاطه خلال 30 يوم في ظل ظروف صعبة مالياً. ويجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن 100% أو بمعنى آخر يجب أن تساوى الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجية المقدرة، ومن ثم يجب على الشركة أن تحافظ على هذه النسبة بصفة مستمرة، وأن يكون على دراية بأي فجوات خلال الفترة المعنية (30 يوماً، وأن يتأكد من توافر وكفاية الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية أي فجوة في التدفقات النقدية قد تطرأ في ظل الظروف غير المواتية خلال تلك الفترة.

ويتم حسابها كما يلي:

نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR) =

$$\frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال 30 يومياً}} \geq 100\%$$

- يقصد بالأصول السائلة (النقدية، والودائع لدي البنوك، وأذون الخزانة، وسندات الخزانة، ووثائق صناديق أسواق النقد).
- يقصد بصافي التدفقات النقدية الخارجة: قيمة التدفقات النقدية الخارجة – القيمة الأقل من: (قيمة التدفقات النقدية الداخلة، 75% من قيمة التدفقات النقدية الخارجة)

Total net cash outflows over the next 30 calendar days = Outflows – Min (inflows; 75% of outflow)[6]

تمثل صافي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة في إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحاً منه إجمالي الرصيد المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة وذلك في ظل سيناريو للظروف غير المواتية خلال الفترة المعنية (30يوم)، هذا ويجب ألا يتجاوز إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المقدرة عن 75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة.

2. نسبة صافي التمويل المستقر ((Net Stable Funding Ratio (NSF))

تهدف هذه النسبة إلى تعزيز السيولة في الأجل المتوسط والطويل (سنة فأكثر)، حيث تعمل النسبة على تقليل احتمالية تأثير عدم توافر مصادر تمويل للمؤسسة المالية على انخفاض مستويات السيولة. وتقيس النسبة قيمة مصادر التمويل المستقر المتاح طويلة الأجل (مرجحة بأوزان المخاطر) لدى المؤسسة المالية منسوبة إلى قيمة مصادر التمويل المطلوب (الأصول مرجحة بأوزان المخاطر)، ويتم حسابها كما يلي:

[6] نتائج تطبيق معايير بازل 3 على شركات التمويل غير المصرفي (ملحق 4)

نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Ratio (NSR)) =

$$\frac{\text{قيمة مصادر التمويل المستقر المتاح(مرجحة بأوزان المخاطر)}}{\text{قيمة مصادر التمويل المطلوب(مرجحة بأوزان المخاطر)}} \geq \%100$$

$$\frac{\text{قيمة مجموع الإلتزامات و القاعدة الرأسمالية (مرجحة بأوزان المخاطر)}}{\text{قيمة الأصول(مرجحة بأوزان المخاطر)}} \geq \%100$$

قيمة التمويل المستقر المتاح (Available Stable Funding (ASF)):

وتمثل قيمة مصادر التمويل طويلة الأجل مرجحة بأوزان المخاطر، ويعتمد قياس قيمة التمويل المستقر المتاح على مدى استقرار مصادر تمويل المؤسسة المالية المتمثلة في بنود القاعدة الرأسمالية والالتزامات المتاحة والمستقرة والتي تمتد لمدة عام على الأقل. ثم ترجيح رصيد كل فئة بمعامل ترجيح بهدف تحديد قيمة التمويل المستقر المتاح لكل فئة وفقاً لمعاملات تأخذ في الاعتبار الأجل المتبقي لتلك المصادر واحتمالات سحبها.

قيمة التمويل المستقر المطلوب (Required Stable Funding (RSF) :

يعتمد قياس التمويل المستقر المطلوب على طبيعة مخاطر سيولة الأصول، ويتم حساب قيمة التمويل المستقر المطلوب من خلال تصنيف الأصول ضمن فئات مختلفة (الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (RWA)). ويتم استخدام المعاملات الملائمة للأصول وفقاً للأجل المتبقي حتى تاريخ استحقاق تلك الأصول أو مدى سيولتها، فتأخذ الأصول ذات سيولة مرتفعة معاملات أقل مقارنةً بالأصول الأخرى الأقل سيولة التي تتطلب تمويلاً أكثر استقراراً.

ويتم حساب هذه النسبة من خلال تصنيف بنود القاعدة الرأسمالية والالتزامات ضمن فئات مختلفة، كما هو موضح أدناه،

	معامل الترجيح
القاعدة الرأسمالية (الشريحة الأولي والشريحة الثانية)	%100
الالتزامات	
ذات فترة استحقاق متبقية سنة فأكثر	%100
ذات فترة استحقاق متبقية أكثر من 6 أشهر فأقل من سنة.	%50
ذات فترة استحقاق متبقية أقل من 6 أشهر.	%0
الأصول المرجحة بأوزان المخاط (RWA)	(الأوزان المستخدمة في حساب الملاءة المالية)

تعريفات (مرفق 1)

- مخاطر التشغيل: هي الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة المالية نتيجة الخلل في نظام الرقابة الداخلية أو نظام التشغيل الداخلي لديه، أو إخفاق وفشل العاملين والموارد البشرية في أداء مهامهم بكفاءة، أو أعطال في أنظمة التشغيل الإلكترونية، أو نتيجة عوامل وأحداث خارجية، ويتضمن ذلك عمليات التزوير والغش، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثنى من ذلك ومخاطر السمعة.
- المخاطر القانونية/ الالتزام: هي الخسائر الناجمة عن الغرامات والعقوبات والجزاءات المطبقة على المؤسسة المالية في حالة إخفاقها في التزاماتها التعاقدية والقانونية أو عدم التزامها بالتعليمات الرقابية، أو نتيجة تطبيقها بشكل مخالف لنصوص العقد أو لتكون تلك النصوص لا تعكس الحقوق والالتزامات التعاقدية للبنك و/ أو الطرف المقابل بشكل واضح وسليم.
- مؤشر الأعمال/ (BI): هو عبارة عن مؤشر بسيط لقياس مخاطر التشغيل يتم حسابه من واقع بيانات القوائم المالية للشركات (قائمة الدخل) ويتكون من ثلاثة عناصر هي صافي العوائد وإيرادات تأجير التمويلي والأرباح الموزعة (مجمل الربح) (ILDC) ومكون الخدمات (SC) والمكون المالي (FC).
- مكون الأعمال المرجح (BIC): هو ناتج ضرب مؤشر الأعمال (BI) في المعامل الرقابي (α) والذي يحدد وفقًا لحجم نشاط المؤسسة المالية الذي يعكسه مؤشر الأعمال.
- مكون الخسائر (LC): هو متوسط صافي قيمة الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل خلال 10 أو بحد أدنى 5 سنوات مضروبًا في 15 مرة (الذي يمثل معامل ثابت محدد من قبل لجنة بازل)
- مضاعف الخسائر الداخلية (ILM): هو عامل قياس يستند إلى العلاقة النسبية بين متوسط صافي الخسائر التاريخية المحققة للشركة ومكون مؤشر الأعمال المرجح، حيث يعتمد على مراقبة خسائر التشغيل التاريخية الخاصة بالمؤسسة المالية لفترة زمنية محددة.

تعريفات مكونات مؤشر الأعمال وفقًا لبازل 3 (مرفق 2)

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
مكون العوائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة	الدخل من العوائد	إيرادات العوائد من جميع الأصول المالية وإيرادات العوائد الأخرى. (مثل إيرادات العوائد والأرباح الناشئة من نشاط التأجير التمويلي)	• إيرادات العائد من القروض، والأصول المتاحة للبيع، الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والأصول بغرض المتاجرة، والتأجير التمويلي والتشغيلي. • إيرادات العائد من مشتقات حسابات التغطية. • إيرادات عوائد أخرى. • الأرباح من الأصول المؤجرة.
	مصروفات العوائد	مصروفات العوائد من الالتزامات المالية وأي مصروفات عوائد أخرى. (مثل مصروفات العوائد من نشاط التأجير التمويلي بكافة صوره والخسائر، والإهلاك، وانخفاض وانخفاض قيمة الأصول المؤجرة).	• مصروفات العائد من الودائع وأوراق الدين المصدرة والتأجير التمويلي والتشغيلي. • مصروفات العوائد على مشتقات حسابات التغطية. • مصروفات العوائد الأخرى. • خسائر من الأصول المؤجرة. • إهلاك واضمحلال قيمة الأصول المؤجرة.
	توزيعات الأرباح	الإيرادات من توزيعات الأرباح الناتجة من استثمارات مؤسسة التمويل غير المصرفي في كل من: • أوراق مالية (أسهم). • صناديق الاستثمار (غير المجمعة). • الشركات الشقيقة والتابعة (غير المجمعة). • المشروعات المشتركة.	
المكون الخدمي	الدخل من الأتعاب والعمولات	الدخل من تقديم الاستشارات والخدمات. يشمل الدخل الذي يتلقاه مؤسسة التمويل غير المصرفي كمورد خارجي للخدمات المالية.	إيرادات الأتعاب والعمولات المحصلة الناشئة من العمليات التالية: • الأوراق المالية (ويشمل الإصدار، تحويل الملكية، تنفيذ الأوامر بيع وشراء نيابة عن العملاء....إلخ)

			• المقاصة والتسوية، إدارة الأصول، خدمة أمناء الحفظ، خدمات الدفع، التمويل، خدمات التوريق، وعمليات الصرف الأجنبي)
	مصروفات الأتعاب والعمولات	المصروفات المدفوعة مقابل الاستشارات والخدمات المقدمة مؤسسة التمويل غير المصرفي. وتشمل رسوم الاستعانة بمصادر خارجية لتوريد الخدمات المالية فقط، ويتم استبعاد أي رسوم مقابل خدمات غير المالية (مثل الخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية)	مصروفات الأتعاب والعمولات المدفوعة والناشئة من العمليات التالية: • المقاصة والتسوية، والحفظ، خدمات التوريق، الالتزامات الائتمانية والضمانات المقدمة للبنك، وعمليات الصرف الأجنبي.
	إيرادات تشغيل أخرى	إيرادات التشغيل التي لم تشملها بنود مكون مؤشر الأعمال الأخرى ولكنها ذات طبيعة مماثلة.	• إيرادات إيجارات الأصول العقارية الاستثمارية. • الأرباح الناشئة من التخلص من الأصول غير المتداول المبوبة كأصول محتفظ بها للبيع.
	مصروفات تشغيل أخرى	المصروفات والخسائر التشغيلية التي لم تشملها بنود مكون مؤشر الأعمال الأخرى ولكنها ذات طبيعة مماثلة وناتجة من أحداث خسائر التشغيل.	• الخسائر الناشئة من التخلص من الأصول غير المتداول المبوبة كأصول محتفظ بها للبيع. • الخسائر الناشئة عن أحداث تشغيلية (مثل الغرامات والتسويات وتكاليف استبدال الأصول التالفة) التي لم يتم تكوين مخصص أو احتياطي لها في السنوات السابقة. • المصروفات المتعلقة بإنشاء مخصصات/ احتياطيات أحداث الخسائر التشغيلية.
المكون المالي	**صافي الربح (الخسارة) الناتجة من المراكز المحتفظة بها لأغراض المتاجرة**	• صافي الربح/ الخسارة على الأصول والخصوم بغرض المتاجرة (المشتقات، أوراق الدين، الأسهم، القروض والسلفيات، مراكز البيع، الأصول والخصوم الأخرى) • صافي الربح/ الخسارة من عمليات التحوط. • صافي الربح/ الخسارة من فروق أسعار الصرف.	

	صافي الربح (الخسارة) الناتجة من المراكز المحتفظة بها لغير أغراض المتاجرة	• صافي الربح/ الخسارة من الأصول والخصوم المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. • الأرباح/ الخسائر المحققة من الأصول والخصوم غير المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (القروض والسلفيات، الأصول المتاحة للبيع، الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والخصوم المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة). • صافي الربح/ الخسارة من عمليات التحوط. • صافي الربح/ الخسارة من فروق أسعار الصرف.

تعريفات مؤشر مكون الأعمال (مرفق 3)[7]

1. التمويل العقاري

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة	**الدخل من العوائد**	إيرادات التمويل العقاري إيرادات حوالة الحق	- عوائد التمويل العقارى افراد - عوائد تمويل عقاري محافظ مشتراة - إيرادات التأخر في السداد (غرامات تأخير خاصة بالنشاط) - عمولة السداد المعجل
	مصروفات العوائد	تكاليف تمويلية مباشرة	- فوائد تمويلية
	أصول مدرة للعائد (أحد بنود المركز المالي)	- النقدية - استثمارات -عملاء	- عوائد حسابات جارية وودائع - استثمارات في شركات تابعة وشقيقة - اذون خزانة -عملاء تمويل عقارى – افراد - عملاء تمويل عقارى – محافظ -أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر -استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
	توزيعات الأرباح	توزيعات الأرباح	-توزيعات الأرباح
المكون الخدمي	**الدخل من الأتعاب والعمولات**	إيرادات الاتعاب والعمولات	-اتعاب وعمولات متعلقة بقروض التمويل العقارى
	مصروفات الأتعاب والعمولات	-مصروفات الاتعاب والعمولات	- مصروفات بنكية -مصروفات التقييم والاستعلام الائتمانى
	إيرادات تشغيل أخرى	إيرادات تشغيل	-إيرادات تقييم عقاري -أرباح أصول محتفظ بيها لغرض البيع (أصول تم الاستحواذ عليها) - عمولات تحصيل
	مصروفات تشغيل أخرى	مصروفات التشغيل	-مصروفات عمومية وإدارية -إهلاك الأصول الثابتة، أصول حق انتفاع، استثمار عقاري - أتعاب مقيم عقاري. -عمولة البيع وسطاء التمويل العقاري - أتعاب الاستعلام الائتماني - رسوم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية

[7]التعريفات وفقاً لتصنيف بنود القوائم المالية

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
المكون المالي	**صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)**	أرباح على أصول مالية	-فوائد دائنة -عوائد أذون خزانة - عوائد وثائق صناديق الاستثمار النقدية -أرباح وخسائر من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - عوائد عمليات التوريق
	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)		

التأجير التمويلي والتخصيم

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة	**الدخل من العوائد**	إيرادات التأجير التمويلي والتخصيم عمولات التأجير التمويلي والتخصيم	-عوائد تمويلية من عقود التأجير التمويلي -مصاريف إدارية، عمولة السداد المعجل، عمولة التأجير.
	مصروفات العوائد	مصروفات العوائد من عقود التأجير التمويلي والتخصيم تكاليف تمويلية مباشرة	-مصروفات تمويلية -تكاليف تمويلية مباشرة (مصاريف الدمغة النسبية)
	أصول مدرة للعائد (أحد بنود المركز المالي)	-استثمارات -عملاء -النقدية وما في حكمها	-استثمارات في شركات تابعة وشقيقة -اذون خزانة -عملاء تأجير تمويلي وتخصيم -استثمار عقاري -أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر -استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة -أصول محتفظ بيها بغرض البيع -أصول تم الاستحواذ عليها محتفظ بيها لغرض البيع أو التأجير
	توزيعات الأرباح	توزيعات الأرباح	-توزيعات الأرباح
المكون الخدمي	**الدخل من الأتعاب والعمولات**		
	مصروفات الأتعاب والعمولات		
	إيرادات تشغيل أخرى	إيرادات تشغيل	-إيرادات تشغيل أخرى -أرباح أصول محتفظ بيها لغرض البيع (أصول تم الاستحواذ عليها) -متحصلات من ديون سبق إعدامها عمولات تدبير عمولات فتح اعتماد مستندي عمولات أخرى
	مصروفات تشغيل أخرى	مصروفات التشغيل	-مصروفات عمومية وإدارية -إهلاك الأصول الثابتة، أصول حق انتفاع، استثمار عقاري -فوائد عمليات التأجير (تأجير تشغيلي) -الخسائر الائتمانية المتوقعة -فروق ترجمة أصول بالعملات الأجنبية -مخصص مطالبات -بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
			-ديون معدومة
المكون المالي	**صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)**	أرباح على أصول مالية	-فوائد دائنة -عوائد أذون خزانة -أرباح وخسائر من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر -عوائد صناديق استثمار - عوائد عمليات التوريق
	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)		

2. التمويل الاستهلاكي

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة	**الدخل من العوائد**	الإيرادات من عمليات التمويل الاستهلاكي	• فوائد تمويل • إيرادات النشاط • خصم مكتسب من التجار • إيرادات مبيعات سلع معمرة
	مصروفات العوائد	المصروفات من عمليات التمويل الاستهلاكي	• تكلفة شراء سلع معمرة • مصروفات تمويلية • تكلفة الايراد • مصروفات عمولات واتعاب
	أصول مدرة للعائد (أحد بنود المركز المالي)	الاستثمارات ومحافظ عملاء التمويل الاستهلاكي والنقدية وما في حكمها	• نقدية وارصدة لدي البنوك • استثمارات مالية • استثمارات بطريقة حقوق الملكية • استثمارات في شركات تابعة • محافظ حقوق مالية • استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة • عملاء تمويل استهلاكي • اذون خزانة • استثمارات عقارية
	توزيعات الأرباح	توزيعات أرباح	• توزيعات الارياح
المكون الخدمي	**الدخل من الأتعاب والعمولات**		• ايراد المصروفات الإدارية • إيرادات عمولات واتعاب
	مصروفات الأتعاب والعمولات		
	إيرادات تشغيل أخرى		• إيرادات تشغيل أخري • إيرادات خدمات وتحصيل • إيرادات مقابل خدمات إدارية • إيرادات فوائد • فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
	مصروفات تشغيل أخرى	مصروفات التشغيل والمصروفات الإدارية والعمومية	• مصروفات تشغيل أخري • مصروفات البيع والتوزيع • مصروفات إدارية وعمومية • إهلاك أصول ثابتة

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
			• استهلاك حق انتفاع • استهلاك أصول غير ملموسة • فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية • مصروفات تشغيلية
المكون المالي	**صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)**	أرباح علي أصول مالية	• عوائد اذون خزانة • أرباح من بيع استثمارات بالقيمة العادلة • ناتج خصم محافظ حقوق مالية • ناتج توريق محافظ حقوق مالية • ناتج تصكيك محافظ حقوق مالية
	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)		

4. تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة	**الدخل من العوائد**	مجمل الربح لآخر ثلاثة سنوت (إيراد النشاط – تكاليف النشاط)	• عوائد التمويل • إيراد النشاط
	مصروفات العوائد		• تكاليف النشاط (مصاريف تمويلية) (فائدة التمويل والرسوم الأخرى مثل مصاريف إدارية وغرامة التأخير ورسوم السداد المعجل)
	أصول مدرة للعائد (أحد بنود المركز المالي)	الأصول المدرة للعائد	• استثمارات في شركات شقيقة/ تابعة • عملاء • أذون خزانة • نقدية وما في حكمها • ودائع لأجل لدى البنوك • استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال (الدخل الشامل – الأرباح والخسائر)
	توزيعات الأرباح	توزيعات أرباح	• توزيعات الارباح
إيرادات التشغيل	• **أرباح عملية التوريق** • **إيرادات أخري (تشغيل)** • **متحصلات من ديون سبق اعدامها** • **رد اضمحلال عملاء** • **رد الخسائر الإئتمانية المتوقعة**	مصروفات التشغيل	• مصروفات بيع وتسويق • مصروفات إدارية وعمومية • مخصص مطالبات • فوائد التزامات عقود التأجير • الخسائر الإئتمانية المتوقعة • اضمحلال مدينون • مخصص عقود ضمانات مالية • أهلاك الأصول الثابتة • مصروف استهلاك • بدلات مجلس الإدارة • استهلاك أصول غير ملموسة • استهلاك أصول – حق انتفاع • استهلاك فوائد – عقود حق انتفاع • استهلاك فوائد – عقد التمويل • مصروفات تمويلية – عقود حق انتفاع • المساهمة التكافلية في قيمة العملاء • صافي مخصصات مخاطر تمويل عملاء • اضمحلال في الأرصدة المستحقة من الشركة القابضة
	مصروفات الأتعاب والعمولات		

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
	إيرادات تشغيل أخرى	إيرادات التشغيل	• أرباح عملية التوريق • إيرادات أخري (تشغيل) • متحصلات من ديون سبق اعدامها • رد اضمحلال عملاء • رد الخسائر الائتمانية المتوقعة
	مصروفات تشغيل أخرى		
المكون المالي	**صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)**	إيرادات تمويلية	• عوائد أذون خزانة • إيرادات تمويلية • إيراد فوائد • أرباح بيع استثمارات مالية بالقيمة العادلة (أرباح التغير في القيمة العادلة) • عوائد عمليات التوريق
	صافي دخل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل)		

معايير خاصة بتحديد قيمة الخسائر الداخلية الخاصة بمتطلبات مخاطر التشغيل (مرفق 4)[8]

المعايير الواجب توافرها لتجميع بيانات الخسائر الداخلية

تُعد عملية تجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية بشكل سليم متطلب أساسي ضمن إطار الأسلوب المعياري لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل، ويجب أن تستوفى عملية تجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية المعايير التالية:

أولا :المعايير العامة

1. توثيق إجراءات عمليات تجميع بيانات الخسائر التاريخية

يجب أن تقوم المؤسسة المالية بتوثيق إجراءات وعمليات تحديد وتجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية، على أن يتم التحقق من هذه الإجراءات والعمليات قبل إدراج بيانات الخسائر ضمن منهجية قياس متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى مراجعتها بشكل منتظم ومستقل من قبل إدارة المراجعة الداخلية و/أو المراقب الخارجي.

2. تجميع البيانات وفقاً للتصنيفات الرقابية -المستوى الأول

ينبغي على المؤسسة المالية الاستمرار في إعداد مصفوفة تجميع بيانات الخسائر وموائمة الخسائر التاريخية ضمن المستوى الأول للتصنيفات الرقابية وفق "جدول (1) مصفوفة تجميع بيانات الخسائر" وذلك لأغراض إدارة مخاطر التشغيل، فضلا عن المساعدة في عملية التقييم والمراجعة الإشرافية، على أن يتم موافاة الجهات الرقابية بهذه البيانات بصفة دورية، ويجب على المؤسسة المالية توثيق المعايير المُطبقة في توزيع الخسائر على أنواع الأحداث المحددة.

وتشمل تلك التصنيفات الرقابية ما يل (جدول 2):

- وسائل احتيال داخلية.
- وسائل احتيال خارجية.
- مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية.
- الممارسات الخاطئة في حق عملاء المؤسسة المالية.
- الإضرار بالأصول المادية للمؤسسة المالية.
- تعطل العمل وإخفاق النظم.
- القصور في إدارة وتنفيذ العمليات.

3. شمول ودقة بيانات الخسائر الداخلية

يجب أن تشمل بيانات الخسائر الداخلية كافة تعرضات المؤسسة المالية الجوهرية على مستوى أنظمة وأنشطة وفروع المؤسسة

[8] المرجع: ورقة مناقشة بشأن إدارة مخاطر التشغيل والحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم لمقابلتها " وفقاً لإصلاحات بازل 3 الصادرة في ديسمبر 2017"

المختلفة، كما يجب أن تتم مراجعة شمول ودقة بيانات الخسائر الداخلية بشكل مستقل عن عملية تجميع البيانات وإدارة مخاطر التشغيل (مثل إدارة المراجعة الداخلية).

4. توافر حد أدني للإقرار عن الخسائر ضمن بيانات الخسائر الداخلية

يجب على المؤسسة المالية الإقرار عن أحداث الخسائر التي تبلغ قيمتها 50 ألف جنيه أو أكثر عند تجميع بيانات الخسائر التاريخية المتعلقة بمخاطر التشغيل وذلك بغرض حساب متوسط الخسائر التاريخية.

5. معالجة خسائر مخاطر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق

تُدرج جميع أحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر السوق ضمن قاعدة بيانات خسائر التشغيل وذلك لأغراض حساب متطلبات رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التشغيل. فيما يتعلق بأحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان التي يُعتد بها ضمن الأصول المُرجحة بأوزان مخاطر الائتمان فلا تُدرج ضمن قاعدة بيانات أحداث خسائر التشغيل، أما بالنسبة لأحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان، ولم يعتد بها ضمن مخاطر الائتمان فيجب في هذه الحالة أن تدرج في قاعدة بيانات خسائر التشغيل.

6. معلومات أخرى يجب تجميعها

بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بإجمالي مبالغ الخسائر المحققة، يجب على المؤسسة المالية تجمع معلومات عن التواريخ المرتبطة بأحداث مخاطر التشغيل كما يلي:

- تاريخ اكتشاف الحدث : وهو تاريخ حدوث أو بدء الحدث- أيهما متاح -أو التاريخ الذي أصبحت فيه المؤسسة المالية على علم بالحدث
- تاريخ الخسارة :يمثل التاريخ (أو التواريخ) التي تحققت فيها خسارة فعلية نتيجة هذا الحدث.
- تاريخ إثبات الخسائر محاسبياً في سجلات البنك : وهو التاريخ الذي تم فيه تسجيل الخسائر ضمن حساب الأرباح والخسائر.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يجب على المؤسسة المالية تجميع المعلومات المتعلقة بأي مبالغ مستردة من إجمالي الخسائر إذا وجدت وكذلك أي معلومات تفصيلية تتعلق بالأسباب التي أدت إلى حدوث الخسارة، ويجب أن يكون مستوى التفاصيل لأي معلومة يتناسب مع حجم الخسارة.

ثانياً: المعايير الخاصة(تحديد بيانات خسائر التشغيل وطرق تجميعها ومعالجتها)

يجب على المؤسسة المالية عند تجميع بيانات خسائر التشغيل أن تقوم بتحديد إجمالي قيمة الخسائر والاستردادات التأمينية وغير التأمينية لكافة أحداث خسائر التشغيل، وكذا الخسائر المجمعة التي تتعلق بحدث واحد. كما يجب تضمين صافي الخسائر بعد الاستردادات (بما في ذلك استردادات التأمين) في قاعدة بيانات الخسائر، ويتعين عدم استخدام المبالغ المُستردة لتقليل قيمة الخسائر إلا بعد تلقى المؤسسة المالية للأموال فعلياً ، وتقع على المؤسسة المالية مسئولية إثبات استلام قيمة الاستردادات وتقديمها إلى الجهات الرقابية عند طلبها.

التعريفات المتعلقة ببيانات خسائر التشغيل

- إجمالي قيمة الخسائر :هي إجمالي قيمة الخسائر لكل حدث قبل الأخذ في الاعتبار أيه مبالغ مستردة.
- صافي قيمة الخسائر : قيمة خسائر التشغيل بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الاستردادات.
- المبالغ المستردة :هي حدث مستقل ذو صله بالحدث الأصلي للخسارة ولكن ينفصل عنه في التوقيت الذي يتم فيه استلام أي تدفقات مالية من طرف ثالث[9]

العناصر التي يجب تضمينها عند حساب إجمالي الخسارة في قاعدة بيانات الخسائر:

1. النفقات المباشرة المتعلقة بإحداث خسائر التشغيل وتتضمن خسائر الاضمحلال والتسويات النقدية التي تتم على حساب الأرباح والخسائر للمؤسسة المالية وقيمة ما يتم إعدامه من أصول المؤسسة المالية.
2. التكاليف الإضافية التي تحملتها المؤسسة نتيجة أحداث خسائر التشغيل بما فيها المصروفات الخارجية التي لها صله مباشرة بالأحداث (كالغرامات القانونية والرسوم المدفوعة للمستشارين والمحامين أو الموردين) ، وكذلك تكاليف الإحلال والاستبدال التي تم تحمُلها لاستعادة الوضع السائد قبل وقوع الحدث.
3. المخصصات والاحتياطيات المُكونة لمقابلة أحداث خسائر التشغيل المحتملة من خلال حساب الأرباح والخسائر.
4. الخسائر المعلقة[10] وهي الخسائر الناشئة عن أحداث مخاطر التشغيل ولها تأثير مالي مؤكد ويتم تسجيلها لفترة محددة في حسابات مؤقتة أو مجنبة ولم ينعكس تأثيرها بعد في حساب الأرباح والخسائر، ويتعين أن تُدرج الخسائر الجوهرية المعلقة في قاعدة بيانات الخسائر خلال فترة زمنية تتناسب مع حجم وأجل البند ذاته.

---

[9] قد تشمل الأموال المستردة كل من المبالغ التي يتم الحصول عليها من شركات التامين، ومرتكبي جرائم الاحتيال وكذلك المبالغ المُستردة من التحويلات الخاطئة.

[10] فعلى سبيل المثال قد يكون تأثير بعض الأحداث (مثل الأحداث القانونية، تلف في الأصول المادية) معروفا مسبقاً ومحدد بوضوح قبل وقوع الحدث نفسة ويتم تكوين مخصص لهذا الحدث.

5. الخسائر الزمنية[11] وهي الخسائر أو التأثيرات الاقتصادية السلبية المُسجلة في القوائم المالية في فترة محاسبية معينة بسبب أحداث تتعلق بمخاطر التشغيل نتيجة حدث شائع أو أحداث متعلقة ببعضها وتؤثر على التدفقات النقدية أو القوائم المالية لفترات مالية سابقة، وينبغي أن تدرج الخسائر الزمنية الجوهرية في قاعدة بيانات الخسائر إذا كانت متعلقة بمخاطر التشغيل وتمتد لأكثر من فترة زمنية وينشأ عنها مخاطر قانونية.
6. الخسائر التي تنشأ نتيجة عمليات الاستحواذ أو الاندماج.

العناصر التي يتم استبعادها عند حساب إجمالي الخسارة في قاعدة بيانات الخسائر:

1) تكاليف عقود الصيانة العامة على المباني والمنشآت والمعدات.
2) النفقات الداخلية أو الخارجية للنهوض بالأعمال بعد حدوث خسائر التشغيل مثل عمليات التطوير والتحسينات والتحديث، وتكاليف تطوير أساليب تقييم المخاطر.
3) أقساط التأمين.
4) خسائر التشغيل المتعلقة ببعض الكيانات التابعة للمؤسسة المالية وتم التخلص منها أو بيعها وذلك بعد الرجوع إلى الهيئة العامة للرقابة المالية وتقديم المستندات الدالة على عدم ارتباط تلك الخسائر بأي من أنشطة البنك حاليا.

[11] ترتبط الآثار الزمنية عادة بوقوع أحداث مخاطر التشغيل التي تؤدي إلى عرض خاطئ بشكل مؤقت لحسابات المؤسسة المالية (مثل المبالغة في الإيرادات والأخطاء المحاسبية)، وعلى الرغم من أن هذه الأحداث قد لا تمثل تأثيراً مالياً حقيقياً على المؤسسة المالية (حيث أن صافي الخسائر أو التأثير على مدار الفترة الزمنية يساوي صفر)، إلا أنه إذا استمر الخطأ عبر أكثر من فترة مالية واحدة، فقد يمثل تحريفاً جوهرياً للقوائم المالية للمؤسسة.

جدول (1): مصفوفة تجميع بيانات الخسائر

البيان		وسائل احتيال داخلية	وسائل احتيال خارجية	مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية	الممارسات الخاطئة في حق عملاء المؤسسة المالية	الإضرار بالأصول المادية المؤسسة المالية	تعطل العمل وإخفاق النظم	القصور في إدارة وتنفيذ العمليات	إجمالي أنواع الأحداث
		1	2	3	4	5	6	7	
إجمالي الأنشطة	عدد الأحداث								
	أعلى خسارة								
إجمالي قيمة الخسائر									
الاستردادات	استردادات تأمينية								
	استردادات أخرى								
صافي قيمة الخسائر									

جدول (2): مستويات التعريف التفصيلية لأنواع الأحداث المسببة للخسائر

	القسم الخاص بنوع الحدث (المستوى الأول)	التعريف	الأقسام (المستوى الثاني)	أمثلة إيضاحية (المستوى الثالث)
1	وسائل احتيال داخلية	خسائر تنتج عن أفعال يقصد بها التزوير واختلاس الممتلكات أو التحايل على اللوائح والقوانين أو سياسات المؤسسة المالية.	أفعال غير مسموح/ مصرح بها	• عمليات لم يتم الإخطار عنها (عمدًا). • عمليات غير مصرح بها تتسبب في حدوث خسائر مادية. • إظهار المراكز المالية بصورة خطأ (عمدًا).
			السرقة والاحتيال	• الاحتيال/ السرقة/ الابتزاز/ النصب والاختلاس والتزوير. • الإتلاف العمدي للأصول • تهريب الأموال • الاستيلاء على حسابات العملاء • التهرب الضريبي (عمدًا) • الرشاوى والإكراميات • إجراء عمليات التداول الداخلي لغير صالح المؤسسة المالية.
2	وسائل احتيال خارجية	خسائر تنتج عن أفعال يقصد بها الاحتيال، وانتزاع الملكيات بدون حق أو الالتفاف حول القانون من جانب طرف ثالث.	السرقة والاحتيال	السرقة، التزوير، سرقة الشيكات.
			أمن النظام	• التلف الناشئ عن التسلل للنظام . • سرقة المعلومات الناتج عنها خسائر مادية.
3	مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية	خسائر تنتج عن أفعال لا تتوافق مع القوانين والاتفاقيات المتعلقة بأمن وسلامة وصحة العاملين أو الخسائر الناتجة عن دفع تعويضات مقابل الإصابات الشخصية والتفرقة في المعاملة بين العاملين.	العلاقات مع العاملين	• التعويضات/المزايا/الأمور المتعلقة بإنهاء الخدمة • أنشطة منظمة من قبل العاملين (الإضراب/الاعتصام).
			سلامة بيئة العمل	• التامين ضد المسئولية تجاه العاملين • قواعد أمن وسلامة الموظفين. • التعويضات المقدمة للعاملين.
			التمييز في المعاملة	كافة أنواع التمييز والتفرقة في المعاملة.
4	الممارسات الخاطئة في حق عملاء المؤسسة المالية.	خسائر تنتج عن إخفاق غير مقصود أو نتيجة إهمال في الوفاء بالالتزام المهني تجاه عملاء معينين (بما في	أمور متعلقة بالثقة والإفصاح	• مخالفات ائتمانية/مخالفة التعليمات المتعلقة بالإفصاح والكفاءة (اعرف عميلك .... الخ، • مخالفات الإفصاح للعملاء.

		ذلك متطلبات الثقة والكفاءة) او نتيجة لطبيعة أو تصميم منتج معين.	والكفاءة	• انتهاك سرية المعلومات • إجراء العديد من المعاملات على حساب العميل بغرض تحقيق عمولات أكثر. • إساءة استخدام المعلومات السرية
			ممارسات غير سليمة	• معاملات غير مسموح بها قانونيا • احتكار السوق • إجراء عمليات التداول الداخلي على حساب العملاء • نشاطات غير مرخص بها / غسل الأموال.
			عيوب/ مشاكل في المنتجات	وجود خلل في المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء (غير مرخص بها...الخ) أو أخطاء في النماذج.
			الاختيار، الكفالة وحجم التعرض	• الفشل في الاستعلام عن العملاء وفقا للشروط. • تخطى الحدود المقررة للعميل.
			الخدمات الاستشارية	النزاعات حول أداء الخدمات الاستشارية.
5	الإضرار بالأصول المادية للمؤسسة المالية	خسائر ناشئة عن ضياع أو تلف الأصول المادية نتيجة الكوارث الطبيعية أو أحداث أخرى.	الكوارث الطبيعية والأحداث الأخرى	• خسائر نتيجة كوارث طبيعية. • خسائر بشرية عن طريق مصادر خارجية مثل عمليات التخريب والإرهاب.
6	تعطل العمل وإخفاق النظم	خسائر ناشئة عن اضطراب العمل أو فشل النظام.	نظم العمل	• تعطل الأجهزة والبرامج الالكترونية ووسائل الاتصال. • انقطاع الخدمة /اختلال العمل.
7	القصور في إدارة وتنفيذ العمليات	خسائر تنتج عن فشل في إدارة العمليات، أو نتيجة العلاقات مع الأطراف الأخرى في التداول والعمليات.	تخطيط وتنفيذ المعاملات	• سوء عملية الاتصال • أخطاء في إدخال وتحميل البيانات • عدم الالتزام بالمواعيد النهائية أو المسؤوليات • تشغيل النظام بشكل خاطئ • أخطاء محاسبية • سوء أداء الأعمال • الفشل في تسليم الخدمات • الفشل في إدارة الضمانات
			الرقابة والتقارير الرقابية	• عدم الالتزام بتقديم التقارير الإلزامية • عدم دقة التقارير الخارجية عن الخسائر المحققة.
			مستندات العملاء	• ضياع أذونات العملاء وكذا التنازلات المقدمة من العملاء.

				• ضياع المستندات القانونية أو غير كافية.
			إدارة حسابات العملاء	• عدم الحصول على موافقة العميل للاطلاع على الحسابات. • عدم صحة سجلات العملاء (الخسائر المحققة) • خسائر الإهمال أو التلف لأصول خاصة بالعملاء.
			الأطراف الأخرى في عمليات التداول	• سوء أداء الأطراف الأخرى غير العملاء . • وجود خلافات مع الأطراف الأخرى من غير العملاء.
			الموردون	وجود نزاعات مع موردي الخدمات الخارجيين.